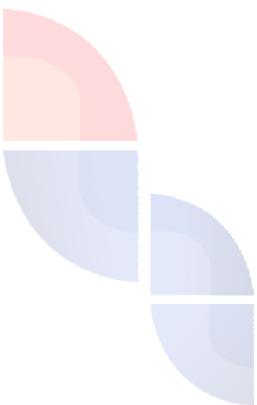


مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية ومردوداتها على الواقع الأمني

الدكتور خالد السيد
دكتوراه في القانون الجنائي



٢٠١٠ يوليو

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية ومردوداتها على الواقع الأمني

من أهم إنجازات الإنسانية في نهاية القرن العشرين، بلورة وإقرار مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية عالمياً، وتنميتها وحمايتها وصونها من كافة صور الاعتداء. وبعد تصاعد الحضور الدولي لحقوق الإنسان أصبح على المجتمع الدولي والإقليمي والمحلّي عبء ومسؤولية التحرك للhilولة دون وقوع انتهاكات لهذه الحقوق، ثم مواجهة ومعاقبة المنتهك لها، وتعويض ضحاياها.

و قبل هذه الصياغة والإصدار للحقوق دولياً، كان الإنسان منذ بدء الخليقة يتمتع بحقوق أقرتها واهتمت بها الأديان السماوية، وسنت الرسل وسلوك الأنبياء. كما دعا إليها فلاسفة كسلوك وطرق تعامل بين الحكام والبشر، وبين البشر بعضهم البعض.

فمن هنا يمكن القطع أن حقوق الإنسان أمر لم يستحدثه الغرب، بل هي حقوق عرفتها الأديان السماوية منذ آدم عليه السلام. فقد عرف البشر منذ الأسرة الأولى لأدم حق الحياة، وحق تكوين الأسرة، وحق المساواة، وحق الأمان، وغير ذلك من الحقوق.

كما أن الشريعة الدولية لم تكن أول من سجل ودون الحقوق واللزم بها، ويكتفى لإثبات عدم صحة هذا أن نفتح الكتب السماوية - التوراة والإنجيل والقرآن مثلاً - لنجد أن الحقوق مدونة وواضحة، كما جعلها الله سبحانه وتعالى فرائض إلهية، وواجبات شرعية، فحقق فيها عنصر الإلزام، فجعل المعتمدي عليها يلقى جزاءً دنيوياً، وعقوبة في الآخرة. وبالتالي لم يعد إنسان صالح يعرف ربه أن يعطليها، أو يقيدها، أو يعتدي عليها دون مسوع شرعي.

ورغم هذا التوافق الشديد بين الأديان السماوية وحقوق الإنسان إلا أنه عقب صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ انتقده الفاتيكان في روما، وبعض الإسلاميين المتعصبين مثل أنصار المودودي في باكستان، وغيرهم.

وقد ردت أقلام أدبية وفكرية على هذه الانتقادات، وكان جوهر الرد هو ضرورة الفصل بين الدين الحق والتعصب والمتعصبين. فالنصول بالشريعة الإسلامية تتسم تماماً مع النظام العالمي لحقوق الإنسان وخاصة في مجال العالمية. وقد شهد بذلك الدبلوماسي الألماني "مراد هوفمان"، فقال: إن الشريعة الإسلامية تضمنت قوانين مختلفة تكفل توافر الحقوق وبخاصة حق الحياة، وسلامة الجسد، والحرية، والمساواة، وحق الملكية الخاصة، والزواج، وحرية الضمير، وبراءة المتهم حتى تثبت إدانته، وحق اللجوء، وغيرها من الحقوق.

كما صاح القاضي الأمريكي "جاكسون" المفاهيم الخاطئة التي سبق أن اعتقدها هو وغيره عن الإسلام بالقول إننا مدینون للحضارة الإسلامية بالشيء الكثير كما تظهر تقاريرنا القانونية التي لا تنتهي، فإن انطباعنا كان دائماً بأن العالم الإسلامي ليس لديه ما يسهم به في إثراء مادتنا القانونية، واعتبرت الشريعة الإسلامية ذات فائدة تأملية غير عملية، ولم تحظ سوى باهتمام عدد قليل من الباحثين والمتخصصين، ولكن إعادة نظر موضوعية كفيلة باقتناعنا بالتخلّي عن ذلك الظن المتعجرف، وإدراك أن التجربة الإسلامية لديها الكثير الذي تستطيع أن تعلمنا إياه.

وقد قال الرسول ﷺ في حجة الوداع: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، إلى يوم تلقون ربكم، كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وماله، وعرضه).

وفي هذه الخطبة حدد الرسول ﷺ حق الإنسان في الحياة، وحقه في حرمة ماله، وحقه في صيانة حياته الخاصة وعرضه. فما هي الحقوق الأخرى التي قررها الإسلام للناس، وهل تعادل أو تقل أو تزيد عن الحقوق التي قررها المجتمع الدولي في عام ١٩٤٨م وما بعده؟ هذا ما سنحاول عرضه، كما سناحول بحث بعض القضايا التي يثيرها البعض ضد الإسلام عند التعرض لحقوق الإنسان في الإسلام، والتي قررها القرآن الكريم، ونظمتها السنة النبوية المطهرة.

أولاً: الحق في الحياة وسلامة الجسم والعرض:

كفل الإسلام حق الحياة باعتباره أغلى الحقوق، ولكون الحياة منحة من الله للإنسان لكي يؤدي رسالته على ظهر الأرض، إيماناً و عملاً، و عبادة  **Police Media Center**

حفظ الحياة :

أوجب الإسلام حفظ الحياة وتوفير أسبابها للإنسان، فجاء بالقرآن ٨٠ آية تتناول الحياة، وسبع آيات عن القتل والقتل، ومنها قول الله تعالى : «مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادًا فِي الْأَرْضِ فَكَانَمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا» سورة المائدة من الآية ٣٢. فقد اعتبر الله جل جلاله أن قتل نفس واحدة بغير حق كقتل كل الناس.

وحرم قتل النفس إلا بالحق في قوله جل جلاله: «وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلومًا فَقَدْ جَعَلَ لَوْلَيْهِ سُلْطَانًا قَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مُنْصُورًا» سورة الإسراء: ٣٣.

والخطاب في الآيتين الكريمتين نهى عن قتل النفس على إطلاقها، سواءً كانت تلك النفس مسلمة أم تدين بديانة أخرى، عربية أم غير عربية، ذكرًا أم أنثى. وبينت السنة النبوية خطورة قتل النفس، فقد ورد في الحديث الشريف: (زوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق). رواه ابن ماجة، ج ٢، ص ٨٧٤، حيث ٢٦١٩، وقال رسول الله ﷺ: (لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دمًا حرامًا). صحيح البخاري (باب الديات). ويعني الحديث الشريف بأن المؤمن يظل في رحمة الله، يرتع في نعمته مهما كانت ذنبه ما دامت خالية من قتل بريء، فيستغفر الله فيها فيتوب عليه، إلا أن يقتل إنسانًا بغير حق، فإن فعل فقد أنهى بيده فسحته في دينه.

وقد جعل الله عقوبة القتل العمد في الآخرة شديدة، فجعل جزاء القتل العمد جهنم يخلد فيها، ويناله غضب الله، وتصيبه اللعنة، ووعده الله حل حلاله بالعذاب العظيم، فقال تعالى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ حَالِدًا فِيهَا وَغَضِيبَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا».

كما جاء بالقرآن الكريم والسنة الشريفة أن حياة الناس غالبة على من خلقها، فقال الله جل جلاله: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا» سورة النساء: من الآية ٢٩. وبالتالي حرم الله التخلص منها بقتل الأنفس (الانتحار)، أو الاعتداء على نفوس الغير، أو حتى أعراضهم وأموالهم.

قتل غير المسلم:

كما ساق الإمام المنذري في كتابه الترغيب والترهيب، ٢٦ حديثاً نبوياً في الترهيب من قتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق، ومنها قوله ﷺ: (من قتل رجلاً من أهل الذمة لم يجد رائحة الجنة). وكذا روي عن رسول الله ﷺ قوله: (من قتل معاهداً حرم الله عليه الجنة).

قتل النفس:

كما قال رسول الله ﷺ: (من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن تحسى سماً فقتل نفسه فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً فيها أبداً) رواه البخاري ومسلم.

القصاص:

وقد نصت الشريعة الإسلامية الغراء على مبدأ القصاص، وأعطى الله جل جلاله للمجنى عليه أو وليه الحق في القصاص من الجاني كعقاب دنيوي إذا كان الاعتداء على النفس أو على ما دونه نفس، فقال جلاله عليه ولهم في القصاص حياة يا أولي الأbab لعلكم تتفقون ﴿١٧٩﴾ سورة البقرة. وقال سبحانه أيضاً: ﴿٤٥﴾ وَكَبَّنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَدُنَ بِالْأَدُنِ وَالسُّنْ بِالسُّنْ وَالْجُرُوحُ قصاصاً ﴾٤٥﴿ سورة المائد़ة: من الآية .

وقول الله سبحانه وتعالى أن القصاص حياة يعني أمران:

الأول : أن معرفة من تسول له نفسه قتل غيره بالعقوبة التي ستوقع عليه إذا ارتكب جريمته وهي قتلها، ستکفل زجره عن الجريمة، وبالتالي سيحافظ على حياته، وسيوفر الحياة للإنسان الذي كان يزمع قتلها، ولهذا فلنا كبشر في القصاص حياة.

الثاني : أن القصاص من القاتل يهدى من ثورة قلوب أهل القتيل المشتعلة بالسخط والكراهية، وبالتالي يطفئ ثورة الثأر في نفوسهم، ويکفل الحياة لمن كان سيقع عليهم جرائم الثأر، القاتل وغير القاتل.

عهد الأمان:

أقرت الشريعة الإسلامية مبدأ إعطاء الأمان للمسلم ولغير المسلمين، وبذلك العهد تحفظ حياة من حصل على الأمان. فقررت الشريعة أن ذمة المسلمين، أي عهدهم وأمانهم الذي يعطونه غيرهم حق لهم يعطيه أي مسلم، أميراً كان أم من العامة، رجلاً أم امرأة، حرّاً أم عبداً.

فلو أعطى أي مسلم أماناً لإنسان ولو كان عدواً لزم جميع المسلمين أمانه، ووجب على الجميع احترامه، ولا يجوز لأحد أن يعترض عليه. إذ لا يجوز لمسلم أن ينقض عهد أخيه المسلم، وناقض هذه الذمة جزاً له لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

النهي عن التروع أو التخويف:

لم تكتف الشريعة الإسلامية بتحريم قتل النفس أو المساس بالسلامة الجسدية للناس، بل نهى الدين عن مجرد تروع إنسان لأخيه الإنسان جداً أم هزلاً، فقال رسول الله ﷺ: (لا يشر أحدكم إلى أخيه بالسيف، فإنه لا يدرى لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار) صحيح البخاري، ج ١٣، ص ٢٧، حديث رقم ٧٠٧٢، وفي هذا الحديث نهى الرسول صلى الله عليه وسلم الإنسان أن يتعاطى السيف مسلولاً، كما أنكر الإسلام استخدام السلاح في غير موضعه، وبغير وجه حق، ويروى عن الحسن أن رجلاً

شهر سيفه على رجل فجعل يفرقه، بل ذلك أبا موسى الأشعري فقال: مازالت الملائكة تلعنه حتى
غمده أو أغمه.

وحرم الإسلام قتال الإنسان لأخيه الإنسان، وترويجه بأية صورة من الصور، وتوعد الإسلام
المقاتلين بالنار لخروجهم على دعوة الإسلام للأمن والأمان والاستقرار والاطمئنان. وروى أنس
رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (إذا التقى المسلم بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فالقاتل
والمقتول في النار، قيل: يا رسول الله، هذا في القاتل، فما بال المقتول، قال: (إنه كان حريصاً على
قتل صاحبه).

مركز الإعلام الأمني

Police Media Center

حد الحرابة أو الإرهاب:

فالحرابة في أبسط تحديد لمفهومها هي: الإخلال الجسيم بالأمن، أو محاولة ذلك، بنشر الروع،
وإحداث الخوف، عن طريق ارتكاب جرائم قتل ونهب، لا لعداوة بالمجنى عليه، وإنما بقصد إرهاب
الناس، وزرع الخوف، ونزع الشعور بالأمن من نفوسهم. فالحرابة تستهدف الإخلال بأمن المجتمع
 واستقراره، والسعى في الأرض فساداً.

ويُعرف الفقه الحنفي الحرابة بأنها خروج على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة على وجه
يمن المارة عن المرور، وينقطع الطريق، سواء كان القطع من جماعة أو من واحد، بعد أن يكون له
قوة القطع، سواء كان القطع بسلاح أو بغيره.

وأساس ذلك كله قول الله سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ
فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصْلَبُوا أَوْ يُنْقَطَعُ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْقَوْنَ مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ
لَهُمْ خَرْبٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَأْبُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا
أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ .﴿سورة المائدة: ٣٤ - ٣٣﴾

وبعيداً عن خلاف الفقهاء حول معنى الحرابة وبعض عناصرها، فقد اتفقوا على أن جوهر
الحرابة هو الإرهاب، مع عدم إمكان الغوث سواء أكان الإرهاب مقصوداً في ذاته أم كان مصاحباً
للاعتداء على النفس والمال. سواء أكان المحارب فرداً أم جماعة.

ويمكن القول إن حدود جريمة الحرابة هي الخروج على الجماعة، والتجمع في شكل فرد أو
عصابة، يسيطر أو تسيطر بالرعب وترهيب أهل الدار (أي الناس دون تمييز وتحديد)، تعتمد على
أرواحهم وحرماتهم وأموالهم.

وبالتالي فهي جريمة تهز أمن المجتمع كله، ولذا فقد أوكلت عقوبتها لولي أمر المسلمين،
باعتبار أن واجبه حكم ولايته أن يحقق لكل من يقيم تحت سلطانه الأمان على نفسه وعرضه ومآلاته،
سواء أكان من المواطنين أو من المقيمين، والعقوبة شديدة إيماناً بتغليب أمن المجتمع، وإيماناً بأن
المعتدى عليه ومن لحقة الرعب أو الأذى شخص ربما يكون غير معروف تماماً للمحارب، ولا يوجد
بينهما ما يدعوه لهذا الاعتداء.

ثانياً: الحق في حماية الحياة الخاصة وحرمة المسكن:

الحق في الخصوصية اصطلاح حديث نسبياً، إلا أن الحق معروف منذ خلق آدم، فقد قال الله تعالى:
﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْاتِكُمْ وَرِيشَتَا وَلِيَاسُ التَّفَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ
الَّتِي هُنَّ عَلَيْهَا شَاهِدُونَ﴾

مركز الإعلام الأمني

Police Media Center

لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ ﴿٢٦﴾ سورة الأعراف: جعل الإسلام لحياة الناس حرمة خاصة تحميها الشريعة الإسلامية في القرآن الكريم والسنّة المطهرة.

ويعني هذا الحق أن يُترك الإنسان ليعيش حياته الخاصة بحيث يمكن أن يخلو مع نفسه دون أن يعكر هذه الخلوة أحد، وأن يختلي بالناس الذين يألف إليهم دون أي تدخل من جانب الغير، أو حتى احتمال وقوع ذلك، أي بعيداً عن تجسس الغير.

وقد نهى الله جل جلاله عن هذا بقوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِنْ أَثَمَ وَلَا تَجْسِسُوا وَلَا يَعْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيْحَى أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيِّتًا فَكَرْهُهُمُوهُ وَأَنْفَوْهُمُوهُ إِنَّ اللَّهَ تَوَابُ رَحِيمٌ» سورة الحجرات: ١٢. فنهى عن التجسس دون النظر إلى الوسيلة المستخدمة في ذلك، بحيث تتسع فتشمل كل ما يقدمه العلم من اكتشافات، وطالب باجتناب الظن فيما تشاهده مصادفة أو تسمعه. ونهى الرسول ﷺ عن الظن فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسوا، ولا تجسسوا).

صيانة الأعراض:

وبحكم كون الإسلام دين الطهر والعفاف، فقد صان الأعراض كما صان النفس والمال، ودعا إلى حماية العرض والدفاع عنه، وحرم كل ما يمس العرض. وحماية الأعراض كفل لها الإسلام أول ما كفل حقوقاً شرعية ظاهرة نقية كالزواج، وهي علاقة تتميز بالثبات والاستقرار وتচون الإنسان من الوقوع في الرذائل.

وبعد أن شرع الله الزوج لحماية الحياة الخاصة، حرم الزنا لذات السبب، والزنا جريمة خلقية اجتماعية خطيرة تهدم استقرار الحياة الخاصة، ولهذا جعل الله حد عقوبة الزنا حدًا شديداً، حتى يفكر كل إنسان جيداً قبل الإقدام على تلك الجريمة.

وقد جاء بالسنة النبوية المطهرة عدم اتباع عورات الغير، فقال صلوات الله وسلامه عليه: (يَا مُعْشَرَ الْأَنْسَابِ إِنَّمَا مَنْ يَنْهَا مِنْهُمْ وَلَمْ يَفْسُدْ إِيمَانَهُ إِلَيَّ قَلْبُهُ، لَا تَؤْذُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَتَبَعُوا عُورَاتِهِمْ، فَإِنْ مَنْ اتَّبَعَ عُورَةَ أَخِيهِ يَتَّبِعُهُ عُورَتَهُ، وَمَنْ يَتَّبِعَهُ يَفْسُدُهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ رَحْلِهِ) رواه الترمذى.

ونظراً لما في جرائم العرض من اعتداء وعيث بالحرمة، ونشر الفاحشة في المجتمع، واعتداء صريح على الحياة الخاصة، فقد حمى الإسلام أعراض النساء، فسن عقوبة قاسية لقذف المرأة (ثمانون جلدة)، و تفصيقاً للقاذف بعدم قبول شهادته.

ومن الأفعال التي حرمها الإسلام في مجال الحياة الخاصة السخرية، واللمز، والتباين بالألفاظ، وسوء الظن، والتجسس، والغيبة والنسمة، فقال جل شأنه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخِرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يُكَوِّنُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يُكَنْ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَتَبَرَّزُوا بِالْأَلْقَابِ بِنِسْ الْأَسْمَاءِ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتَبَرَّ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» سورة الحجرات: ١١.. ونهى الرسول ﷺ الناس عن تردید كل ما يسمع فقال: (كفى بالمرء إثماً أن يُحدث بكل ما يسمع).

حرمة المسكن:

وتشمل الحق في حماية الحياة الخاصة ضرورة تقدس حرمة مسكن الغير، وقد شرع القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهرة الأسس الأخلاقية، والأداب السلوكية لضبط سير الأفراد في المجتمع سيراً هادئاً مهذباً ومنظماً في التشريع الشريف لحقوق الإنسان، وأسبغ التشريع الإسلامي الحماية على البيت والمسكن، فقضى بعدم دخول البيوت دون إذن أصحابها، وطالبهما بالسلام على أهلها: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى يَسْأَلُوكُمْ حَتَّى يُؤْتُوكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعْلَمْ أَهْلُهَا».

تَذَكَّرُونَ ﴿٥﴾ فَإِنْ لَمْ تَحْدُوْا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَذَخُلُوهَا حَتَّى يُؤْدَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوهَا فَارْجِعُوهَا هُوَ أَرْكَيْ لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٦﴾ سورة النور: ٢٧ - ٢٨.

وقد بينت السنة الشريفة كيف يستأذن الإنسان عند دخول بيوت الغير، فعن عمر بن سعيد التقفي، أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فقال: أليج؟، فقال النبي ﷺ لخدمه أخرج إلى هذا فعلمه الاستئذان، قال له قل: السلام عليكم أدخل؟ فسمعها الرجل فقال: السلام عليكم أدخل؟ فأذن له النبي ﷺ فدخل رواه البخاري.

كما وضح الرسول الكريم ﷺ في سنته القولية والفعلية ما يكفل الحفاظ على حرمة المسكن وقاطنيه، فعن عبد الله بن مرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا أتى باب قوم لم يستقبل الباب من تلقاء وجهه، ولكن من ركته الأيمن أو الأيسر، ويقول: السلام عليكم رواه أبو داود. وقال الرسول الكريم: (إذا استأذن أحدكم ثلث مرات فلم يؤذن له فليرجع) رواه البخاري ومسلم. ونبه لخطورة الدخول دون استئذان، بقوله ﷺ: (لو اطلع في بيتك أحد ولم تأذن له، فخذقه بحصاة ففقت عينه، ما كان عليك من جناح) رواه البخاري ومسلم.

ثالثاً: الحق في الحرية والأمن:

لقد كرم الله جل جلاله بني آدم، أي "كل خلقه" كما سبق أن عرضنا، مؤمنهم وكافرهم، طائعهم وعصيهم، وسخر لخدمتهم كل مخلوقاته من حيوان ونبات وجماد. قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ سورة الجاثية: ١٣.

كما أن الإيمان القوي يجعل المسلم حرًا لا يخشى إلا الله، ويدعو إلى الشجاعة والإقدام والثبات في مواطن الحق. وقد أمر الإسلام بـالا يكون هناك خضوع ولا إذعان ولا عبودية إلا لله وحده فقال: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلْمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَا تَعْبُدُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَخَذْ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ سورة آل عمران: من الآية ٦٤.

الحرية في إطار الحدود :

وأعطى الله الإنسان الحرية في أن يفعل ما يشاء، ولم يقيد الله سبحانه وتعالي تلك الحرية إلا بحدود الله، فهي السياج الذي يكفل حماية المجتمع كلها، وقد قال جل جلاله: ﴿تَلَاقَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ سورة البقرة: من الآية ٢٢٩. وقد جاء هذا التحذير في تسع آيات من القرآن الكريم (في سورة البقرة (ثلاث آيات)، وفي سورة النساء (آيتين)، وفي سورة التوبة (آيتين)، وفي سورة المجادلة (آية واحدة)، وفي سورة الطلاق (آية واحدة)).

والالتزام الحرية في إطار الحدود طاعة، ولكن الخروج بها عن الحدود معصية، فالزواج شرعاً الله وأحله، وإتيانه طاعة، أما المنداده بزواجه الرجل بالرجل فهي وإن رأها الغرب حرية وحق من حقوق الإنسان، إلا أنها معصية منفردة مكرورة في نظر الأديان كافة، وفي نظر حتى عبادة الاوثان الذين لهم عقول تفكير، فهم يرونها سلوك منحرف شاذ.

بطلان إقرار المكره :

وقد كفل الإسلام للإنسان عامة - وليس المسلم خاصة - سلامه جسده، وعرضه، وماله، وحرمه إكراهه على أمر، ويقول رسول الله ﷺ: (لا يؤمر رجل في الإسلام إلا بحق)، فإن كلف بمعصية فعله إلا يطيع، ولا يجوز إكراهه على فعل ما لا يرغب في أدائه، وإن فعل ما أكره عليه فلا جرم

عليه ولا عقاب له في الدنيا أو في الآخرة. وقد قال رسول ﷺ: (رفع عن أمتي ثلات، الخطأ والنسيان وما استكر هو أ عليه)، ولذلك يعد إقرار المكره باطلًا. ويُشترط لوقوع الإكراه أن يؤدي لوقوع ضرر ي عدم الرضا أو يفسده، كالضرب والحبس والقيد أو التهديد بأمر حال يوشك أن يقع إن لم يستجب المكره.

تحرير الرقيق :

وناهض الإسلام الرق منذ بدء الدعوة، ودعا إلى تحرير الرقيق، وجعل فدية كثيرة من الذنوب التي يرتكبها المسلم تحرير رقبة. ويكفي الإسلام خرًّا أن أول قانون صدر لمناهضة الرقيق الأبيض كان عام ١٩٢٦م، أي بعد ظهور الإسلام بـ١٠٠٠ سنة تقريبًا.

الحرية فريضة الهبة :

ومن عظمة الإسلام أنه يرى الحرية فريضة الهبة، وواجبًا شرعاً، ومساوية للحياة، والدليل على ذلك أن الشريعة جعلت تحرير الرقة كفارة القتل الخطأ، ونبه العلماء إلى أن الرق يعني الموت، وعقد العبد وتحريره يعني الحياة. فمن أخرج من الحياة نفسها بقتلها خطأ فليدخل في الحياة نفساً آخرى بتحريرها من موت الاسترقاق. وقد قال الإمام النسفي عن ذلك أن القاتل لما أخطأ فأخرج نفساً من جملة الأحياء، لزمه أن يدخل نفساً مثلاً في جملة الأحرار. ومما يروى أن سيدنا عمر رض قال عن سيدنا أبو بكر رض: "رحم الله سيدنا الذي أعتق سيدنا"، ويقصد بسيدنا الثانية سيدنا بلال رض الذي أعتقه سيدنا أبو بكر. فالإسلام لا يكتفي بعقد الأرقاء وإعطائهم حرية، بل يجعلهم سادة.

حق الأمن :

ويعني حق الإنسان في أن يعيش في طمأنينة وعدم خوف. ويعتبر العلم الحديث الأمان من أهم حاجات النفس البشرية، فهي حاجة تلي مباشرة الحاجة إلى القوت وقد جاء بالقرآن الكريم حق الناس في الحياة الآمنة المطمئنة المستقرة في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ سورة فريش: ٤.

وقد قال رسول الله ﷺ هذه الحقيقة مظهراً حق الإنسان في الأمان والصحة، واعتبر إشباع هذه الحاجات وأولها الأمان نعماً عظيمة، واحتاجات ملحة في قوله ﷺ: (من أصبح منكم أمّا في سربه، معافاً في جسده، عنده قوت يومه، فكانما حيزت له الدنيا) رواه الترمذى. كما كان دعاء أبو الأنبياء سيدنا إبراهيم عليه السلام لزوجته هاجر وإسماعيل عندما تركهما في العراء عند مكان البيت الحرام: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَأَرْزِقْ أهْلَهُ مِنَ الْتَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ سورة البقرة: من الآية ١٢٦، فقد قدم عليه السلام الأمان على الرزق. كما كرر طلب الأمان من الله مرة أخرى في دعائه: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْبَنِي وَبْنِي أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ سورة إبراهيم: من الآية ٣٥.

كما جعل الله الأمان عطيه الله للمؤمنين الصادقين في إيمانهم والعاملين بما أمر الله به من عبادات وجهاد وأخلاق. ومتى التزم المسلمين بتعاليم دينهم (عقيدة وشريعة وقيمًا وأصولًا اجتماعية) تحقق بالضرورة الأمان على الوجه الأكمل لكل مقيم مسلم وغير مسلم، فقد وصف الرسول ﷺ المسلم والمؤمن بقوله: (المسلم من سلم المسلمين من لسانه ويده، والمؤمن من من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم) رواه الترمذى والنسائي وأبي ماجه. ويمكن أن تستشف من الحديث أن الإيمان وهو درجة أعلى من الإسلام يوفر لكل الناس مسلمهم وغير مسلمهم الأمان على دمائهم وأموالهم.

ويهتم الإسلام بالأمن حتى وقت الحرب، فيقرر الأمان لغير المحاربين، فحذر من إرهاب أو قتال من لا يشارك ولا يتعاون في الحرب ضد المسلمين كالنساء والصبيان وكبار السن.

رابعاً: الحق في حرية التنقل والعودة للوطن:

أعطت الشريعة الإسلامية الإنسان المسلم وغيره من المقيمين في الدولة الإسلامية حرية التنقل، فقال جل جلاله: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ دُلُوًّا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ التَّشْوُرُ ﴾ سورة الملك: ١٥.

كما كفل الإسلام الهجرة، بل أمر بها، والهجرة تعني لغة الانتقال من بلد لآخر، وفي الشريعة الإسلامية هي انتقال المؤمن من بلد الفتنة إلى حيث يأمن على دينه. والهجرة تكون لأسباب كثيرة، منها الدين كالجهاد، وطلب العلم، ومنها الدنيوي كالتجارة، والعمل، والسياحة. ولا توجد في الإسلام أية قيود على انتقال المسلم إلى أي مكان يريد أو يشاء، ولا قيود على العودة إلى وطنه متى رغب.

Police Media Center

خامساً: الحق في الممارسة الديمقراطية:

يرى الدكتور يوسف القرضاوي أن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام، فالشريعة الإسلامية تنكر أن يوم الناس في الصلاة من يكرهونه ولا يرضون عنه، وفي الحديث الشريف: (ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبراً) وذكر أولهم رجل أم قوماً وهم له كارهون.

البيعة لاختيار الخليفة :

الخلفاء الراشدون لم يختارهم لتوليهم أمور المسلمين إلا الشعب كله من خلال البيعة. وقال ﴿ كُلُّمَ رَاعٍ وَكُلُّمَ مَسْؤُلٌ عَنْ رَعْيَتِهِ ﴾ رواه البخاري. وقال عمر بن الخطاب ﴿ أَنَّ مَنْ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ وَقَدْ وَجَبَ عَلَى الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ، أَيْ أَنَّ دُورَ الْحَاكِمِ هُوَ خَدْمَةُ الْمُشْعَبِ. وَفِي الْحَدِيثِ الْشَّرِيفِ (خَيْرُ أَمْتَكُمْ) الَّذِينَ تَحْبُونَهُمْ وَيَحْبُونَكُمْ وَتَصْلُونَ عَلَيْهِمْ (أَيْ تَدْعُونَ لَهُمْ) وَيَصْلُونَ عَلَيْكُمْ، وَشَرَارُ أَمْتَكُمْ الَّذِينَ تَبْغِضُونَهُمْ وَيَبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُوهُمْ وَيَلْعَنُوكُمْ﴾.

الشَّورِي :

كما أن الإسلام سبق الديمقراطية بقرير القواعد التي تقوم عليها النظم الحرة كالشوري والبيعة، فقد قال الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقَنَاهُمْ يُنْفَعُونَ ﴾ سورة الشورى: ٣٨، كما قال جل جلاله: ﴿ فَمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ إِنَّمَا لَهُمْ لَوْلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيلًا قَلْبٌ لَا نَفْعُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَأْوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ إِذَا عَزَّمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ سورة آل عمران: ١٥٩.

حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

وبعد أن وضع الإسلام أساس الديمقراطية، ترك التفصيات لاجتهاد المسلمين وفق أصول دينهم، ومصالح ذويهم، وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان وتحول أحوال الإنسان. كما أن الإسلام أوكل إلى كل أفراد المجتمع بأن يستغلوا بشهون أمتهم ومجتمعهم، وجعل لكل إنسان حق المشاركة في الشؤون العامة، ويظهر هذا الحق بشكل بارز واضح في دعوة الله جل جلاله للناس بأن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر في أكثر من آية من آيات القرآن العظيم ومنها: ﴿ وَلَئِنْ كُنْ مِّنْ أَمَّةٍ يَذْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ سورة آل عمران: ١٠٤. ثم جاء في آية أخرى ﴿ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأَوْلَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ سورة آل عمران: ١١٤، كما وصفت الأمة الإسلامية نظراً لدورها العظيم بأنها خير أمة أخرجت للناس ﴿ كُلُّمَ حَيْرٌ أَمْمَةٌ أَخْرَجَتْ لِلنَّاسِ ثَمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ سورة آل عمران: من الآية ١١٠.

وحق الإنسان في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حق من حقوق الإنسان لا يجوز له التنازل عنه بالسلبية أو الاعتزاز، بل هو فريضة إلهية وواجب شرعاً على الفرد نحو أمهاته ومجتمعه عليه أداؤه تعبيراً عن اهتمامه بأمور أمهاته، وهو فرض اجتماعي تأسى الأمة جماء إذا لم ينهض به

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

وبنبعاته فريق أو أكثر من أبناء الأمة. والأمر والنهي ليس قاصرًا على أمور العبادات، بل المعاملات أيضاً، وكذلك مهام السياسة والمجتمع والاقتصاد وسائر شؤون عمارة الأرض.

الحفاظ على كرامة الإنسان :

أكد الإسلام على كرامة الإنسان باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان الأساسية، مهما كان لونه أو جنسه أو دينه، وأوصى على ضرورة الحفاظ عليها وعدم إهارها أيّاً كان الإنسان، حرّاً أم عبداً، رجلاً أم امرأة، غنيّاً أم فقيراً، حاكماً أو محكوماً.

سادساً: الحق في المساواة: مركز الإعلام الأمني

يُعد حق المساواة أمراً جوهرياً وأساسياً جاء به الإسلام، سواءً في نطاق العبادات أو المعاملات أو نظام الحكم، وهو يتعلق بالنظر إلى الإنسان نظرة تعلو فوق فوارق الجنس واللغة والعنصر. فقد قال الله جل جلاله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَاقُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ سورة الحجرات: ١٣. فالمساواة أصل، والتعددية أصل، والهدف التعارف، ومعيار التقاضل هو التقوى.

المساواة والتعددية :

وعرف الإسلام ونادي بالمتساواة والتعددية منذ ١٤٠٠ عام. ذلك الشعار الذي يرفعه سasse العالم وأصحاب الرأي فيه الان، ويقولون بضرورة التسليم باختلاف رؤى الناس ومذاهبهم في الفكر والعمل.

والإسلام منذ ظهر يعتبر اختلاف الناس حقيقة كونية وإنسانية، وأقام على أساس تلك الحقيقة نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي، إذ جعل الناس شعوباً وقبائل، ومنحهم هذه النعمة حتى يتعرفوا ويتآلفوا ويتعاونوا على البر والتقوى، ولا يتعاونوا على الإثم والعدوان.

والتجددية في منطق الإسلام تقتضي الاعتراف بالأخرين، كما تقتضي الاستعداد النفسي والعقلاني للأخذ عن الآخر فيما يجري على يديه من حق وخير ومصلحة، ولذا فالMuslimون ليسوا جماعة مغلقة وراء ستار معزولة عن العالم وبالتالي لا تتبادل مع شعوبه الأخذ والعطاء، بل هم يألفون ويُؤلفون، ويفتحون عقولهم وقلوبهم للناس جميعاً، لا يستكرون على أحد، ولا يمنون على أحد، ولا يضيقون بأحد، بل أيديهم مبسوطة إلى الجميع بالخير والصفاء.

وهذا كله تأسياً بالرسول العظيم ﷺ إمام الرحمة المهداة إلى العالمين، وانتساباً بصدق إليه، وإلى الحق الذي جاء به، والذي قال عنه جل جلاله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَتَّهُمْ وَلَوْ كُنْتُ فَطْنَانًا غَلِطْتُ الْقُلُوبُ لَا نَفْضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ سورة آل عمران: من الآية ١٥٩ ، قوله جل في علاه: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمٍ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ سورة الزخرف: ٤٤.

القضاء على التمييز العنصري :

وقد ساوي الإسلام بين جميع بنى الإنسان رغم اختلاف أجناسهم وطوابعهم دون النظر إلى أي فروق شخصية أو اجتماعية، وقضى على التمييز العنصري، وعلى الفروق بين الألوان والأجناس، فهذا بلال الحبشي، عبد الأمس، يرفع الأذان فوق الكعبة يوم فتح مكة بأمر الرسول ﷺ ليكون إعلان التحرير على يده، ورفع راية الإسلام بواسطته، حتى لا يجرؤ أحد بعدئذ أن يثير قضية الملونين أو الأرقاء في الإسلام.

أساس طاعة الحاكم :

وقد ساوي الإسلام بين الحاكم والمحكوم، فقد قال سيدنا أبو بكر الصديق رض عندما ولـي الخليفة قوله المشهور: "إني ولـيت أمركم ولـست بخـيركم، فإن أحسنـت فاتـبعوني، وإن أـسأـت فـقـومـونـي، القـويـ فيـكـمـ ضـعـيفـ عنـدـيـ حتـىـ أـخـذـ الـحـقـ مـنـهـ، وـالـضـعـيفـ فيـكـمـ قـويـ حتـىـ أـخـذـ الـحـقـ لـهـ". وـذـكـرـ الـخـلـيقـةـ الـأـوـلـ لـرـسـولـ اللـهـ صلـوةـ الرـحـمـةـ عـلـيـهـ وـسـلـوـتـهـ أساس طاعة الناس له بطاعة الله، فقال: "أطـيعـونـيـ ماـ أـطـعـتـ اللـهـ وـرـسـولـهـ، فـإـنـ عـصـيـتـ فـلـاـ طـاعـةـ لـيـ عـلـيـكـمـ".

حقوق غير المسلم :

مركز الإعلام الأمني

وقد أكد الإسلام على المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، فأكـدـ أنـ لهمـ ماـ لـلـمـسـلـمـينـ، وـعـلـيـهـمـ ماـ عـلـيـهـمـ. لـهـمـ كـلـ الـحـقـوقـ الـمـادـيـةـ وـالـمـعـنـوـيـةـ وـالـمـدـنـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ لـلـمـوـاـطـنـ، وـعـلـىـ الـحـاـكـمـ وـالـمـسـلـمـينـ الـبـرـ بـغـيرـ الـمـسـلـمـ، وـالـتـعـاـونـ مـعـهـمـ عـلـىـ الـخـيـرـ باـعـتـارـ ذـلـكـ فـرـائـضـ إـسـلـامـيـةـ لـاـ يـمـلـكـ أـيـ مـسـلـمـ أـنـ يـسـتـخـفـ بـهـاـ أـوـ يـتـهـاـونـ فـيـ أـخـذـ نـفـسـهـ بـأـحـكـامـهـ، وـمـنـ قـالـ بـغـيرـ ذـلـكـ أـوـ فـعـلـ غـيرـ ذـلـكـ فـالـمـسـلـمـونـ بـرـاءـ مـنـهـ وـمـاـ يـقـولـ أـوـ يـفـعـلـ.

الذمي والجزية :

ولـابـدـ مـنـ وـقـفـةـ فـيـ عـرـضـ مـوـضـوعـ الـمـسـاـواـةـ عـنـ كـلـ الـذـمـيـ، وـالـجـزـيـةـ. أـمـاـ كـلـمـةـ الـذـمـيـ فـهـيـ لـاـ تـعـنـيـ مـوـاطـنـةـ مـنـ الـدـرـجـةـ الـثـانـيـةـ، بـلـ الـدـمـةـ فـيـ الـلـغـةـ تـعـنـيـ الـعـدـلـ، وـقـدـ اـسـتـخـدـمـ الـكـلـمـةـ مـنـذـ ظـهـورـ إـسـلـامـ لـلـإـشـارـةـ إـلـىـ وـضـعـ غـيرـ الـمـسـلـمـينـ، ثـمـ حـلـ الـدـسـتـورـ مـحـلـ عـقـدـ الـذـمـةـ الـأـوـلـ، وـأـصـبـحـ الـأـصـلـ فـيـ الـتـعـاـلـمـ هـوـ الـمـسـاـواـةـ بـيـنـ الـمـوـاـطـنـ الـمـسـلـمـ وـغـيرـ الـمـسـلـمـ.

وـأـمـاـ الـجـزـيـةـ فـقـدـ أـسـقـطـتـ مـنـذـ زـمـنـ الـصـاحـبـةـ وـالـتـابـعـيـنـ عـنـ قـبـلـ الـاشـتـراكـ مـنـ غـيرـ الـمـسـلـمـينـ فـيـ الدـفـاعـ عـنـ الـدـوـلـةـ إـسـلـامـيـةـ. فـقـدـ أـسـقـطـهـاـ سـرـاقـةـ بـنـ عـمـروـ عـنـ أـهـلـ أـرـمـيـنـيـةـ سـنـةـ ٢٢ـهـ، وـأـسـقـطـهـاـ حـبـيبـ بـنـ مـسـلـمـةـ الـفـهـرـيـ عـنـ أـهـلـ اـنـطـاـكـيـةـ، وـأـسـقـطـهـاـ بـعـضـ قـوـادـ جـيـشـ أـبـيـ عـبـيـدةـ بـنـ الـجـرـاحـ وـأـقـرـهـمـ عـلـيـهـاـ أـبـوـ عـبـيـدةـ نـفـسـهـ وـمـنـ مـعـهـ مـنـ الـصـاحـبـةـ عـنـ الـجـرـاهـمـةـ وـهـمـ أـهـلـ مـدـنـيـةـ تـرـكـيـةـ حـاـصـرـهـاـ الـمـسـلـمـونـ ثـمـ صـالـحـوـاـ أـهـلـهـاـ عـلـىـ دـفـعـ الـجـزـيـةـ بـإـشـرـطـ مـشـارـكـةـ جـيـشـ الـمـسـلـمـينـ فـيـ مـوـاجـهـةـ الـرـوـمـ. وـصـالـحـ الـمـسـلـمـونـ أـهـلـ قـبـرـصـ فـيـ زـمـنـ عـلـيـ بـنـ أـبـيـ طـالـبـ عـلـىـ خـرـاجـ وـحـيـادـ بـيـنـ الـمـسـلـمـينـ وـالـرـوـمـ.

وـأـصـبـحـ وـاـضـحـاـ أـنـ تـعـلـيـلـاتـ الـفـقـهـاءـ لـلـجـزـيـةـ أـنـهـاـ بـدـلـ عـنـ مـشـارـكـةـ غـيرـ الـمـسـلـمـينـ فـيـ أـداءـ وـاجـبـ الـدـفـاعـ عـنـ الـوـطـنـ، وـقـدـ أـشـارـ إـلـىـ ذـلـكـ كـثـيـرـ مـنـ الـفـقـهـاءـ، فـقـدـ قـالـ الـإـمـامـ بـنـ حـجـرـ الـعـسـقـلـاتـيـ فـيـ شـرـحـ لـصـحـيـحـ الـبـخـارـيـ: "إـنـ الـجـزـيـةـ عـنـ الـجـمـهـورـ - أـيـ أـكـثـرـ الـفـقـهـاءـ - بـدـلـ الـجـهـادـ".

سابعاً: الحق في حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية:

لا تـوـجـدـ حـرـيـةـ مـطـلـقـةـ فـيـ الـدـيـنـ إـسـلـامـيـ غـيرـ حـرـيـةـ الـاعـقـادـ، فـهـيـ حـرـيـةـ بـيـنـ الـإـنـسـانـ وـخـالـقـهـ، وـهـيـ حـرـيـةـ تـكـتـسـبـ الـأـوـلـيـةـ بـيـنـ الـحـرـيـاتـ، إـذـ هـيـ جـزـءـ مـنـ حـرـيـةـ الـفـكـرـ الـتـيـ هـيـ مـفـاتـحـ لـكـلـ الـحـرـيـاتـ الـأـخـرـىـ.

شواهد حرية الاعتقاد في القرآن :

ورـدـ بـالـقـرـآنـ الـكـرـيمـ نـحـوـ أـرـبـعـينـ آـيـةـ تـنـهـيـ عـنـ الـإـكـرـاهـ وـالـكـراـهـيـةـ، وـمـنـهـاـ مـاـ يـنـهـيـ عـنـ الـإـكـرـاهـ لـضـمـانـ الـإـعـقـادـ، وـمـنـهـاـ: ﴿ لـاـ إـكـرـاهـ فـيـ الـدـيـنـ قـدـ تـبـيـنـ الرـسـدـ مـنـ الـعـيـ فـمـنـ يـكـفـرـ بـالـطـاغـوتـ وـيـؤـمـنـ بـالـلـهـ فـقـدـ اـسـتـمـسـكـ بـالـعـرـوـةـ الـوـئـقـىـ لـاـ اـنـقـصـاـمـ لـهـاـ وـالـلـهـ سـمـيـعـ عـلـيـمـ ﴾ سـوـرـةـ الـقـرـةـ: ٢٥٦ـ ، وـقـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿ مـنـ اـهـنـدـىـ فـلـئـنـمـاـ يـهـنـدـىـ لـنـفـسـهـ وـمـنـ ضـلـلـ فـلـئـنـمـاـ يـضـلـلـ عـلـيـهـاـ وـلـاـ تـزـرـ وـازـرـهـ وـزـرـ أـخـرـىـ وـمـاـ كـنـاـ مـعـذـبـيـنـ حـتـىـ تـبـعـتـ رـسـوـلـاـ ﴾ سـوـرـةـ الـإـسـرـاءـ: ١٥ـ ، وـقـوـلـهـ جـلـ جـلـالـهـ: ﴿ مـنـ كـفـرـ فـعـلـيـهـ كـفـرـهـ وـمـنـ عـمـلـ صـالـحـاـ فـلـأـنـقـسـهـمـ يـمـهـدـوـنـ ﴾ سـوـرـةـ الـرـوـمـ: ٤٤ـ .

مركز الإعلام الأمني

ومن الآيات الكريمة ما يؤكد على أن الرسول لم يرسلوا إلا مبشرين ومنذرين ومبغين، وأن الهدایة من الله ووفقاً لمشيئته وإرادته، ولم يلجاً الرسول إلى إكراه أو جبر للتأثير في حرية عقيدة الناس، وأن الاختلاف في العقائد بين الناس هو من إرادة الله ووفقاً لمشيئته، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا بَلَاغُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبَدِّلُونَ وَمَا تَكْثُرُونَ﴾ سورة المائدة: ٩٩، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلَنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ سورة الفرقان: ٥٦، قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مِنْ شَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهَتَّدِينَ﴾ سورة القصص: ٥٦.

مركز الإعلام الأمني

لا إسلام بالإكراه والعنف، فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ نَجَّارُ النَّاسِ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ سورة يونس: ٩٩، وقال جل جلاله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَحَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَّ الْوَنْ مُخْتَلِفِينَ﴾ سورة هود: ١١٨، قال تعالى: ﴿فَلِلَّهِمَّ قَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالَمٌ الْغَيْبٌ وَالشَّهَادَةُ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ سورة الزمر: ٤٦.

ومن عرض الأحكام الواردة في القرآن الكريم في شأن حرية الفكر والاعتقاد، نستطيع أن نقول إن الإسلام قرر تلك الحرية بشكل قاطع قبل إعلان حقوق الإنسان بأربعة عشر قرناً، وأن القرآن والسنة أكدتا على أنها قضية شخصية لا تدخل فيها ولا إكراه، ولا يجوز للنظام العام الافتئات عليها.

شواهد حرية الفكر من عمل وموافق الصحابة :

- لم يكفر الصحابة الفرق التي أظهرت انحرافات في العقيدة، وانحرافات تمس الله تعالى، ومنها: القدرية، الذين قالوا إن الله لم يقدر ولا يقدر على تقدير الهدى أو الضلال على أحد، بل قالوا إن الإنسان يخلق عمل نفسه لنفسه هداية أو ضلالاً.
- المرجئة، الذين قالوا إن الإيمان قول بلا عمل، فمن أقر بالشهادتين فهو كامل الإيمان، وإن لم يؤد الصلاة طول عمره، أو لم يقم بطاعة واحدة.
- الجهمية، الذين قالوا ليس على العرش إله يعبد، وليس الله في الأرض كتب ولا أواح ولا كلام، وينكرون المعراج نهائياً كما ينكرون صفات الله في القرآن. وعندما قُتل زعيمهم الجهم بن صفوان وزيره الجعد بن درهم، غسلوهم وكفنوهم وصلوا عليهم، ودفنوهم في مقابر المسلمين، ولم يجروا عليهم الردة ولا الزندة ولا الكفر أو الإشراك أو الوثنية.

وقد نقل ابن تيمية إن الإمام أحمد بن حنبل لم يكفر أهل هذه الفرق، بل صلى رضي الله عنه خلف بعض الجهمية، وبعض القدرية، وأن أكبر ما توصف به كل هذه الفرق عند ابن تيمية هو الفسوق.

بعد عرض ما تقدم يمكن القول إن الإسلام قد قدس حرية الضمير والفكر والاعتقاد، وأن تلك الحرية قد تأسس عليها الإيمان الذي يعني التصديق بالقلب، الذي يبلغ مرتبة اليقين، والذي يستحيل تحقيقه بغير حرية الضمير والفكر والاعتقاد.

ولذا فالإنسان المسلم وغير المسلم حر في اعتقاده و اختياره الطريق الذي يراه إيماناً أو كفراً. ولكن ما يوصي به البعض أنه إذا عرضت لإنسان الوساوس والشكوك في أصل الإيمان الديني فقاده ذلك إلى الإلحاح فإن الإسلام يتطلب من هذا الشاك أن ينظر إلى حالته هذه في البداية كعارض مرضي يجب أن يطلب له العلاج، ثم إن عليه أن يستر حالته هذه عن العامة فلا يشيّعها بين الجمهور ويجعلها بين الله وبينه، إذا فالشاك نتيجة للتأمل والنظر إذا قاده الشك إلى ترك الدين الإسلامي فلا تشريك عليه، ولا إكراه له ولا عقوبة دنيوية توقع عليه.

ويرى البعض أنه إذا كان الإلحاد فكرًا ورسالة يدعو إليها الملحد ويشيّعها بين الناس، فتلك قضية أخرى تتجاوز نطاق حرية العقيدة والاعتقاد، وتتدخل في نطاق الخروج على النظام العام ومحاولة تدميره، وبالتالي تدخل في باب الحرابة المستهدفة لفساد الدنيا والدولة بافساد الدين، فالنفاق في الإسلام ردة ذاتية وسرية غير معلنة، لا عقاب دنيوي عليها، مثلها مثل الزنادقة الذين يسررون موالاة أعداء الإسلام في الوقت الذي يظهرون فيه موالاة المسلمين.

بعد هذا العرض يمكن القول إن الشريعة الإسلامية تؤمن بمبدأ حرية العقيدة، وممارسة الشعائر الدينية، وأن ما جاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م جاء على نهجها، ولم يستحدث حديثاً

ثامنًا: الحق في حرية الرأي والتعبير: مركز الإعلام الأمني

الحرية لا تكتمل إلا بأن يكون الإنسان حرًا في إبداء رأيه، والتعبير عنه بالصورة التي لا تضر الآخرين، ومن خلال القنوات التي لا تجرح أحدًا، وبالطرق التي لا تخل بالقيم الأساسية للمجتمع. فمثلاً يكفل حق الرأي والتعبير أن يكتب العالم ما يشاء في موضوع الجنس كعلم، ولكن حقه في التعبير مقيد، وبالتالي يمنع عليه أن يصدر مطبوعات مخلة بالحياء، وهذا ليس رأي الشريعة الإسلامية وحدها، بل رأي المحكمة العليا في أمريكا أيضاً، فقد قالت في حكم لها صدر عام ٢٠٠١ م:

For freedom of expression to be constitutionally guaranteed it has to have a minimum of a social value sexology.

وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴿٢٨٢﴾ سورة البقرة: من الآية ٢٨٣.
فَلَمَّا تَكَمَّلَتِ الْأَيَّامُ قَالَ اللَّهُ مُحَمَّدُ أَنِّي أَنْهَاكُمْ بِالْحَقِّ فَلَا تَرْجِعُوهُ إِلَيَّ فَلَا يَعْلَمُونَ مَا لَمْ يَرَوْا إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِّي وَلَكُمْ هُنَّ الْغَنِيُّونَ
بِلْ أَنَّ الرَّأْيَ وَالْتَّعْبِيرَ أَحِيَانًا مَا تَجْعَلُهُ الشَّرِيعَةُ إِلَيْسَمِيَّةً وَاجِبًا عَلَى الْمُسْلِمِ، فَيَقُولُ اللَّهُ جَلَّ جَلَالَهُ:

حرية الإبداع :

ويدخل الإبداع في حرية التعبير، ومعنى الإبداع لغة هو ابتداء الشيء على غير مثال سابق، وهو حق يقره الإسلام إذا أنشأ المبدع خيراً، أما إذا أنشأ شرّاً فهو حقه، ولكن عليه ألا يذيعه حتى لا يضر الآخرين.

تاسعاً: الحق في التعليم:

العلم في الإسلام حق من الحقوق، وهو فريضة شرعية، وتکلیف إلهي واجب يأثم الإنسان إن هو فرط فيه، ولا يجوز له التنازل عنه بحال من الأحوال.

واعتبر الإسلام التخصص والبراعة في مجال من مجالات العلوم والمعارف فرض كفاية (أي فريضة اجتماعية)، أي أنها أشد توكيداً من قررفرض العين (أي الفروض الفردية). فإثم التخلف عن الدراسة المتخصصة والعميقة في العلوم يلحق الأمة جمعاً.

ولقصة الرسول ﷺ مع أسرى غزوة بدر، وتكليفه للمتعلمين منهم بأن يقوم الفرد منهم بتعليم عشرة من المسلمين القراءة والكتابة لإطلاق سراحهم دون فدية. كما قال رسول الله ﷺ لبيان فضل العلم: (إن فضل العالم على العابد كفضلي على أذني رجل من أمتي).

عاشرًا : الحق في العمل:

العمل في الإسلام حق وواجب وشرف يجب أن يسعى كل إنسان إلى أدائه، فيقول الله جل جلاله: ﴿إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَأَنْتُشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ سورة الجمعة: من الآية ١٠. وقال رسول الله ﷺ: (لأن يأخذ أحدكم أحبلة - جمع حبل - ثم يأتي الجبل فيأتي بحزمة حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه). وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "كسب فيه ريبة خير من عطلة".

إعداد العاملين و تشغيلهم:

وألقى الفقه الإسلامي على الدولة مسؤولية إعداد العاملين وتدريبهم، وإعانته الناس الذين يريدون العمل ولا يجدون إليه سبيلاً، ولسيادنا عمر بن الخطاب رض في هذا المقام درساً يعلمنا واجب الدولة والحكام نحو عمل الرعية.

فقد وقف عمر بن الخطاب رض يودع أحد ولاته قبل سفره إلى الإقليم الذي سيحكمه، وسأله ماذا تفعل إذا جاءك سارق أو ناهب، فرد الوالي أقطع يده. فرد سيدنا عمر: "إذن فإن جائني منهم جائع أو عاطل فسوف أقطع يدك". واستطرد سيدنا عمر رض قائلاً: "إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرقهم، يا هذا إن الله قد خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمتنع في المعصية أعملاً، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية".

ودعا الإسلام العامل أن يحرر نفسه من الخوف على الرزق، لأن الرزق من عند الله، وليس لأحد من خلقه منه ولا فضل على أحد في الرزق، كما طالب الإسلام العامل بأن يأخذ بالأسباب المشروعة لتحصيل الرزق.

الإتقان في العمل جهاد :

بَيْنِ الْإِسْلَامِ أَنْ كُلَّ عَمَلٍ مُتَقْنٍ يُفِيدُ الْقَائِمَ بِهِ وَالْجَمَاعَةَ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
مَرَ هُوَ وَأَصْحَابَهُ بِرَجْلٍ، فَرَأَى أَصْحَابَهُ مِنْ جَهَهُ وَنَشَاطَهُ مَا أَعْجَبَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ كَانَ هَذَا
فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ ﷺ: إِنْ كَانَ خَرْجٌ يَسْعَى عَلَى وَلَدِهِ صَغَارًا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرْجٌ
يَسْعَى عَلَى أَبْوَيْنِ كَبِيرَيْنِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ خَرْجٌ يَسْعَى عَلَى نَفْسِهِ يَعْفُهَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ
كَانَ خَرْجٌ يَسْعَى رِيَاءً وَمَفَاخِرَةً فَهُوَ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ) رواه الطبراني عن كعب بن عجرة.

حادي عشر : الحق في حماية الملكية الخاصة والأموال:

اهتمت الشريعة الإسلامية بحق الإنسان في حماية ملكه وماله، ووضع الضوابط والزواجر التي تكفل عدم اعتداء الناس على مال الغير، والمحافظة عليه، وقد حفلت آيات القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة بكل ما يؤكد العناية بالمال، وتحقيق الأمن ليعيش الناس في أمن وسلام.

وقد نظم الإسلام ووضع القواعد التي ترتبط بالمال، كيف نحصل عليه، وطلب ضرورة تحري الطرق الحلال والمشروعة لهذا الكسب، ومنع استغلال الغير أو غشه، وبين للناس أفضل الطرق لإنفاق المال، وأهم الضوابط الواردة في القرآن والسنة ما يلي:

الدعوة إلى العمل والكسب الحلال :

دعا الإسلام إلى العمل والكسب الطيب الذي يشعر المرء بالعزّة والكرامة، وضرورة السعي للحصول على الرزق، وقد قال الرسول ﷺ: (اليد العليا خير من اليد السفلية، وابداً بمن تعول، وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، ومن يستغفف يعفه الله، ومن يستغفف يغنه الله) رواه البخاري.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

كما نهى الدين عن الكسب الحرام، ويُعد صاحبه آثم حتى لو أنفقه في حلال، ويؤكد هذا النهي حديث رسول الله ﷺ: (من أصاب مالاً من مأثم فوصل به رحمة أو تصدق به أو أنفقه في سبيل الله، جمع ذلك جميعاً ثم قذف به في نار جهنم) رواه البخاري.

كما أحل الله اكتساب المال من البيع، وحرم الربا حتى لا يظلم الناس بعضهم بعضاً. كما حرم الإسلام الغش بكافة صوره، وخاصة في الكيل والميزان، فقد قال الله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطْفَفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ وإذا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿١﴾ سورة المطففين: ٣ - ١.

كما جاء في السنة الشريفة: (المسلم أخو المسلم، لا يحل لمسلم إذا باع من أخيه بيعاً فيه عيب إلا يبينه)، كما جاء في الحديث: (لا يحل لمسلم أن يعيش مسلماً) رواه البخاري.

أكل أموال الناس بالباطل وعقوبة السرقة والحرابة:

حرم الإسلام أكل أموال الناس بالباطل، فقال جل جلاله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أُمُوْلَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ سورة النساء: من الآية ٢٩، وبعد النهي جاء التحذير من الله بقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوًا لَّهُ وَظَلَّمًا فَسُوقَ نَصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ سورة النساء: ٣٠.

كما أوضح الرسول ﷺ مغبة وخطورة أكل حق الأجير، فقال عليه أفضل الصلاة والسلام: (ثلاثة أنا خصمهم يوم القيمة، منهم رجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره) أخرجه أحمد في مسنده. كما نهى الرسول ﷺ عن خيانة الأمانة بقوله: (من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها اتلفها أتلف الله).

حد السرقة وشروطه :

وضع الإسلام حدًا شديداً فجعل قطع اليد جزاء لها، فقال: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطِعُوْا أَيْدِيهِمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبُوا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة المائد: ٣٨ ، كما جاء في حديث المرأة المخزومية: (لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها).

وقد وجد هذا الحد معارضة من البعض، ولكن من الثابت أن العقوبة الرادعة تكفل الزجر، وبالتالي منع جريمة السرقة، وتدل الإحصاءات الجنائية في البلاد الإسلامية التي تطبق تلك العقوبة أن نسبة السرقات بها لعدد السكان تكاد تكون معدومة. كما أن لتطبيق الحد في الشريعة عدة شروط، أهمها ألا يكون السارق جائعاً، أو عاطلاً كرهاً عنه. وقد أوقف عمر بن الخطاب ﷺ تطبيق هذا الحد في عام المجاعة، ولم يقطع يد السارق.

طرق إنفاق المال والتكافل الاجتماعي :

دعا الإسلام إلى إنفاق المال في كل وجوه الخير، وفي سبيل الله، وحذر الإسلام من البخل واكتثار المال، فقال جل جلاله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرُهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ سورة التوبه: من الآية ٣٤.

كما ذهب الإسلام إلى وجوب التكافل الاجتماعي حتى يشعر كل فرد في المجتمع بتحمل التبعات، والمشاركة في حل أزمات ومشاكل أخيه المسلم، أو المواطن الذي يعيش معه في مجتمع واحد تربطه به وحدة العقيدة، ووحدة المصالح والأهداف، وبالتالي فالناس جميعاً في ظل هذا المجتمع

الإسلامي لن يدخلوا جهداً في سبيل المحافظة على مصالح الفرد وحل مشكلاته حتى يجد وسيلة مشروعة للعيش.

وقد جعل الرسول ﷺ مبدأ التكافل الاجتماعي حفأً من حقوق الإنسان بقوله: (إيما أهل عرصة – أي حي أو مكان – أصبح فيهم أمرؤ جائع فقد برئت منه ذمة الله تبارك وتعالى) رواه أحمد. وقال ص كذلك: (من كان عنده فضل زاد فليبعد به على من لا زاد له) رواه مسلم وأحمد. وقد اهتم الإسلام بالناس عامة، وبالجار خاصة. وبالتالي فإن هذه الصورة من التكافل الاجتماعي في الإسلام لابد وأن تتحقق من السرقة لعدم وجود محتاج، وعدم وجود جوعي، وقد دفع هذا ابن حزم ومن وافقه من فقهاء المسلمين إلى القول بتحميل سكان بلد ما المسئولية الجنائية في حالة موت فرد من أفراد هذا البلد جوًّا.

ثاني عشر : الحق في تطبيق مبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص:

بَيْنَتِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْجَرَائِمِ وَالْأَفْعَالِ الَّتِي يُعَاقَبُ مَرْتَكِبُهَا ﴿تَلَاقَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ سورة البقرة: من الآية ٢٢٩ ، **وَبَيْنَ الْجَرَائِمِ وَالْحَدُودِ الْمُقْرَرَةِ لَهَا، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى:** ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ سورة المدثر: ٣٨.

وأكملت الشريعة أيضاً عدم رجعية القوانين، وقضت بـألا يؤخذ إنسان بجريمة غيره، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْزِرْ وَإِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ لَيَعْثَ رَسُولًا﴾ سورة الإسراء: من الآية ١٥، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكِبِّـ كُلَّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَنْزِرْ وَإِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ سورة الأنعام: من الآية ١٦٤.

ثالث عشر: الحق في قرينة البراءة:

وأصل هذا المبدأ في الإسلام قول الرسول ﷺ: (ادرعوا الحدود بالشبهات). كما اعتبرت الشريعة الإسلامية أن الأصل في الإنسان البراءة، وأن كل متهم برى حتى تثبت إدانته، فقال رسول الله ﷺ: (كل أمتي معافي إلا المجاهرين) رواه الشيخان.

وَمِنْ مُبَادَى الشَّرِيعَةِ عَدَمُ الْحُكْمِ بِتَجْرِيمِ شَخْصٍ وَلَا عَاقَابَهُ عَنْ جَرْمٍ إِلَّا بَعْدِ ادْعَانَتِهِ فِيهِ بَأْدَلَةٌ لَا تَقْبِلُ الشَّكَ، تَنْفِيَدًا لِقُولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ يُنَبِّئُ أَنَّ نُصَيْبُهُ أَنْ نُصَيْبُهُ أَنْ قَوْمًا بِجَهَّالَةٍ فَقُضِيَّحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلُمُوا مَا فَلَمْ يَأْدِمُوا﴾ سُورَةُ الْحَجَرَاتِ: ٦.

رابع عشر : الحق في العدل:

كفل الإسلام العدل والعدالة للجميع، ورفع الظلم عنهم، لا فرق في ذلك بين الرجال والنساء، ولا بين المسلمين وغير المسلمين. وقد أمر القرآن الكريم بالعدل في ٤٥ آية (شملت العدل ومرادفاته، كالقسط والقسطاس)، ونهي عن الظلم وتوعد الظالمين في ٣٢ آية. ومن الآيات الأمينة بالعدل قول الله جل جلاله: ﴿بِاَيْهَا الَّذِينَ امْتُوا كُوْنِوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمُكُمْ شَهَانُ قَوْمٌ عَلَى الْعَدْلِ لَوْلَا هُوَ أَفْرَبُ لِلنَّفْوِ﴾ سورة المائدة: من الآية ٨.

الشريعة طريق العدل :

وبعد أن أمر الله بالعدل دعاها أن تتحاكم إلى الشريعة دون سواها، فهي طريق العدل، فقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَّ عَنِّي فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ سورة النساء: من الآية ٥٩. ثم كلف من سيتولى

الحكم أن يحكم بما أنزل الله، فقال جل جلاله: ﴿وَأَنْ حُكْمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَنْتَعِ أَهْوَاءَهُمْ﴾ سورة

المائدة: من الآية ٤٩.

سلطة شرعية تكفل العدل :

و من حق الفرد في الإسلام أن يلجأ إلى سلطة شرعية تحميه وتنصفه وتدفع عنه ما لحقه من ظلم وضرر، وعلى الحاكم المسلم أن يقيم هذه السلطة، ويوفر لها الضمانات الكفيلة بحيدتها واستقلالها. وقد حذر الرسول ﷺ المسلمين، قضاة وحكاماً وأفراداً من ظلم الإنسان مهما كانت عقيدته ولونه وجنسه، فقال ﷺ: (إياكم ودعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب)، وفي بعض الروايات: (ولو كانت من كافر)

Police Media Center

العدل أداة لنشر الإسلام :

وقد لعبت العدالة في الإسلام - التي طبّقها المسلمون - دوراً كبيراً في انتشار الإسلام، فقد كانت التطبيقات والممارسات التي حدثت منذ صدر الإسلام وحتى اليوم أمثلة بأربعة لعظمة الإسلام، لمسها كل من عاشها أو سمع بها من غير المسلمين.

ففي عهد عبد الملك بن مروان فتح قتيبة بن مسلم الباهلي مدينة سمرقند في عام ٨٦ هـ (٧٠٥ م)، وعقد بينه وبين أهلها شروط صلح، سرعاً ما خالفها قتيبة، وترتبت عن المخالفة إجلاء أهل البلد عنها، وبعد وفاة الوليد، ووفاة الخليفة الذي خلفه (سليمان بن عبد الملك)، وفي عهد عمر بن عبد العزيز، وبعد أن تسامع أهل سمرقند المطرودين من بلدهم بعد الخلافة عمر، تقدموا إليه بشكوى تتضمن غدر قتيبة بهم وإخراجهم من ديارهم. فأحالها عمر بن عبد العزيز عليه السلام للقضاء فحكم القاضي "جميع بن خاطر الباقي" بإخراج جيش المسلمين من سمرقند وإعادة أهلها إليها. ولما رأى أهل سمرقند هذا العدل أعلنا إسلامهم طائعين.

المساواة بين الخصوم :

وقد كفل الإسلام المساواة الحقيقية في التشريع والممارسة، مساواة استندت إلى الدستور الإلهي، القرآن الكريم، وإلى ممارسات الرسول عليه السلام وأصحابه، حتى أن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لم يقبل من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عليه السلام أن يميزه على خصمه اليهودي، بأن يناديه بكلنته، أبا الحسن وينادي خصمه اليهودي باسمه دون كنية.

ولم تغفل الشريعة الإسلامية إجراءات التقاضي فبيّنتها، وبيّنت الضمانات الكفيلة بحيدتها وحيادها، كما بيّنت حقوق المتهم وحقه في الدفاع عن نفسه: (إن لصاحب الحق مقاولاً) رواه الأئمة الخمسة، وضرورة الاستماع إلى الخصوم والشهود ، وقد قال الرسول ﷺ: (إذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضي حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يتبنّى لك القضاء) رواه أبو داود والترمذى.

وقد قضت الشريعة الإسلامية بضرورة مراعاة ظروف وملابسات ارتكاب الجرم درءاً للحدود، وقد قال رسول الله ﷺ: (ادرأوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله) رواه البيهقي والحاكم.

كما قضت الشريعة الإسلامية بـ لا يؤخذ إنسان بجريمة غيره، ولا يجوز بحال من الأحوال أن تمتد المسائلة إلى غير المذنب، فلا يجوز أن تمتد المسائلة إلى أسرته أو أهله أو أصدقائه أو أتباعه. فقال تعالى: ﴿كُلُّ امْرَءٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ سورة الطور: من الآية ٢١، وقال تعالى على لسان يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ مَعَادُ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذُ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَّعْنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذَا لَظَالَمُونَ﴾

Police Media Center

المراجع

أولاً: المراجع الإسلامية:

مركز الإعلام الأمني Police Media Center

(١١) النسفي، "مدارك التنزيل وحقائق التأويل"، ١٣٤٤ هـ، طبعة القاهرة، ج ١.

ثانياً : الكتب :

- (١) د. أحمد جاد منصور : "حقوق الإنسان في ضوء المواثيق الدولية والإقليمية والتشريعات الداخلية، ودور الشرطة في حمايتها"، مطبعة أكاديمية الشرطة، كلية الشرطة، ٢٠٠٣ م.
- (٢) د.أحمد سلامة : "المدخل لدراسة القانون"، الجزء الثاني، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٤ م.
- (٣) سعيد حوى: "الإسلام"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٨٩١ م.
- (٤) محمد سعيد العشماوي: "معالم الإسلام"، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٩ م.
- (٥) د. محمد سليم العوا : "النظام الإسلامي في الدولة الإسلامية"، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٨٩ م.
- (٦) هيثم مناع: "الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان"، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٤ م.
- (٧) د. يوسف القرضاوي: "فقه الدولة في الإسلام"، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧ م.

ثالثاً: المجلات والمقالات :

- (١) د. أحمد كمال أبو المجد : "حقوق الإنسان في الإسلام"، المعايير الدولية وضمادات حماية حقوق الإنسان في الدستور والتشريعات المصرية، تحرير محسن عوض، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، ٢٠٠٣ م.
- (٢) السيد أحمد المخريجي: "دعامات إسلامية لحقوق الإنسان"، مجلة الأزهر، ج ٨، شعبان ١٤١٨ هـ، ديسمبر ١٩٩٧ م.

- (٣) جمال البنا: "حقوق الإنسان في الإسلام"، حقوق الإنسان والإعلام، تحرير محسن عوض، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٣م.
- (٤) روبين كوك : "الثقافة الغربية والإسلام" ، صحيفة الأهرام، القاهرة، ١٦/١٠/١٩٩٨م.
- (٥) عبد العزيز الشرقاوي: "مدى توافق حقوق الإنسان في الشريعة الدولية والإسلام" ، مجلة المحاماة، العدد ١٠، السنة ٦٤، ديسمبر ١٩٨٤م.
- (٦) محمد السيد سعيد: "الإسلام وحقوق الإنسان" ، مقال، رواق عربي، عدد ١ يناير ١٩٩١م.
- (٧) د. محمد سليم العوا : "الجزية في ذمة التاريخ" ، مجلة الوطن العربي، العدد ١٠٥٧، ٦/٦/١٩٩٧م.
- (٨) د. محمد عماره: "الدعوة إلى الإلحاد وحقوق الإنسان" ، مجلة الأزهر، ج ١٢، السنة ٧٣، مارس ٢٠٠١م.

رابعاً : اتفاقيات وعهود دولية :

- (١) مدونة قواعد سلوك الموظفين المطلعين بتنفيذ القانون (قرار الأمم المتحدة رقم ١٦٩/٣٤ لسنة ١٩٧٩م).
- (٢) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة (قرار الأمم المتحدة رقم ٤٣٩/٤ لسنة ١٩٨٤م).
- (٣) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- (٤) العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- (٥) الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.
- (٦) الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- (٧) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.